

الرسائل العلمية

عنوان الرسالة: الأحاديث الواردة في الأسماء والكنى والألقاب "جمعاً وتحريجاً ودراسة".

التخصص: السنة وعلومها.

اسم الباحث: صالح بن راشد بن عبدالله القريري.

المرحلة: ماجستير.

اسم المشرف: د. عمر بن عبدالله بن محمد المقبل.

تاريخ المناقشة: يوم الأحد ١٩/١٢/١٤٣٣هـ.

الجهة العلمية المقدم إليها: جامعة القصيم.

عدد الصفحات: ٨٠١ صفحة.

حدود الموضوع: بلغت أحاديث الرسالة (١١١) حديثاً - مع حذف المكرر - ،

في الصحيحين منها (٤٧) حديثاً، وقد حصرتها في الكتب الستة، وموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، ودرس الباحث ما يقارب (١٣٠) حديثاً في الشواهد.

أهمية الموضوع: تتجلى أهمية الموضوع في عدة نقاط :

١ - أن الاسم ضروري في الحياة ؛ فبه يتميز الناس ؛ ولولاه لاختلط أمرهم، فضاعت الحقوق، وانتشرت الفوضى.

٢ - كثرة الخطأ في هذه الباب، حيث كثرت الأسماء المخالفة للشرع، لا سيما في عصرنا هذا.

٣ - كثرة الألقاب التي يتداولها الناس، بعضها من قبيل المحرم، وبعضها من المباح، فمعرفة الوارد في السنة في ذلك مع ضوابطه يعطي الناس وعياً في ذلك.

محتوى البحث: يشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة،

وفهارس.

المقدمة:

وتشتمل على بيان لأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، وخطة

البحث، ومنهج البحث.

التمهيد وفيه مبحثان:

• المبحث الأول: تعريف الاسم، والكنية، واللقب.

• المبحث الثاني: الفرق بين الاسم، والكنية، واللقب.

الباب الأول: الأحاديث الواردة في الأسماء وفيه أربعة فصول:

• الفصل الأول: اختيار الاسم وفيه ستة مباحث:

○ المبحث الأول: التسمي باسم النبي ﷺ والتكني بكنيته.

○ المبحث الثاني: وقت التسمية.

○ المبحث الثالث: تحسين الاسم.

○ المبحث الرابع: المستحب من الأسماء.

○ المبحث الخامس: المكروه من الأسماء.

○ المبحث السادس: التسمي بأكثر من اسم.

• الفصل الثاني: التفاؤل بالأسماء.

• الفصل الثالث: تغيير النبي ﷺ للأسماء وفيه ثلاثة مباحث:

○ المبحث الأول: أسماء الرجال التي غيرها النبي ﷺ.

○ المبحث الثاني: أسماء النساء التي غيرها النبي ﷺ.

○ المبحث الثالث: أسماء أخرى غيرها النبي ﷺ.

• الفصل الرابع: مسائل متنوعة وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول : من سماهم النبي ﷺ.
- المبحث الثاني : تصغير وترخيم الاسم.
- المبحث الثالث : مناداة من لا يعرف اسمه.
- المبحث الرابع : تسمية الشخص بما يشبه عمله.
- المبحث الخامس : بم يدعى الناس يوم القيامة؟
- الباب الثاني: الأحاديث الواردة في الكنى والألقاب وفيه فصلان:
- الفصل الأول : الأحاديث الواردة في الكنى وفيه خمسة مباحث :
- المبحث الأول : من كناه النبي ﷺ.
- المبحث الثاني : الكنى المكروهة.
- المبحث الثالث : تكنية الرجل بأكثر أولاده.
- المبحث الرابع : تكنية الصغير ومن لم يولد له.
- المبحث الخامس : تكنية المشرك.
- الفصل الثاني : الأحاديث الواردة في الألقاب وفيه مبحثان :
- المبحث الأول : من لقبه النبي ﷺ.
- المبحث الثاني : النهي عن التنايز بالألقاب.
- الخاتمة:

وفيها خلاصة البحث ، وأهم النتائج ، والتوصيات.

- الفهارس:

وتشتمل على :

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الغريب.

- فهرس الرواة المترجمين.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

أبرز النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث:

- ١ - تحريم التكني بكنيته ﷺ حال حياته، وجوازها بعد مماته لمن اسمه محمد ولغيره، وهذا أعدل الأقوال كما وصفه ابن حجر.
- ٢ - أن الأمر في وقت تسمية المولود واسع، وإن كان أقوى الأقوال - فيما ظهر للباحث - تسميته في يومه الأول؛ وذلك لصحة أحاديثه، ولأنه غالب فعل النبي ﷺ.
- ٣ - وردت أحاديث وآثار كثيرة تدل على استحباب تحسين الاسم، كلها لا تخلو من ضعف، وأمثلة الوارد هو قول سفيان الثوري: من حق الولد على والده ثلاث، أن يحسن اسمه، ويعلمه الكتابة، ويزوجه إذا بلغ. ومما يدل على استحباب تحسين الأسماء؛ تغيير النبي ﷺ للأسماء القبيحة.
- ٤ - ورد عن عمر بن الخطاب ﷺ آثارٌ تدل على أنه يرى المنع من التسمية بأسماء الأنبياء منها، وبعد دراستها تبين أنه لا يثبت منها شيء، وعلى فرض ثبوتها فالأشبه أن عمر ﷺ إنما فعل ذلك بقصد صيانة أسمائهم عن الابتذال وما يعرض لها من سوء الخطاب عند الغضب وغيره، ثم إنه رجع عن ذلك وترك الناس وشأنهم في التسمية.
- ٥ - الأحاديث الواردة في النهي عن التسمي باسم "الوليد" ضعيفة، وأمثلة الوارد هو مرسل الزهري.

٦ - جواز التسمي بأكثر من اسم، والاقتصار على اسم واحد أولى لفعله ﷺ مع أولاده، ولأن المقصود من الاسم التعريف والتمييز وهذا حاصلٌ باسم واحد.

٧ - وردت أحاديث كثيرة في تفاؤل النبي ﷺ بالأسماء الحسنة وكلها لا تخلو من مقال، وأصحها إسناداً هو حديث أنس بن مالك -عند مسلم -، والذي فيه تفاؤل النبي ﷺ باسم عقبة بن رافع حينما رأى في المنام أنه كان في بيته.

٨ - أن "جميلة" التي غير النبي ﷺ اسمها، هي جميلة زوجة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأما ما ورد في صحيح مسلم أنها ابنة عمر، فقد تفرد بهذا راو واحد من تلاميذ حماد بن سلمة؛ وهو الحسن بن موسى الأشيب، فخالف خمسة من الرواة وهم: موسى بن إسماعيل التبوذكي، وحجاج بن منهال، وآدم بن أبي إياس، وأبو عمر الحوضي، وإبراهيم السامي، فالحسن بن موسى الأشيب وإن كان ثقة، إلا أنه خالف خمسة من الثقات، فهذه الزيادة غير محفوظة، ولذا ذكرها الإمام مسلم في المتابعات.

٩ - لم يرد حديث صحيح في النهي عن تسمية المدينة بيثرب، ولكن قد يفهم هذا النهي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه - عند البخاري ومسلم - أن النبي ﷺ: (أمرت بقرية تأكل القرى، يقولون: يثرب، وهي المدينة، تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديث).

١٠ - أن النبي ﷺ كان يكره للأسماء القبيحة؛ ويغيرها للاسم الأحسن، وقد تنوع ذلك منه ﷺ فقد غير بعض أسماء صحابته من الرجال، والنساء، وغير أسماء بعض المواضع كيثرب، وبعض المسميات المتداولة كالسماسرة، والعقيقية، وهذا الهدى من النبي ﷺ فيه أحاديث كثيرة، وما ذكره الباحث شيء يسير هو الذي كان على شرط بحثه، وقد استعرض الباحث الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني،

فوقف على تغيير النبي ﷺ لاسم حوالي ١٦٥ رجلاً، و ١٠ نسوة، وهذا العدُّ إجمالي عند الجرد؛ ولكن عند تمحيص البعض مما هو على شرط البحث تبين أن اختلاف الطرق تؤدي إلى تعدد القصة؛ ومثاله تغييره ﷺ لـ "جميلة" بعضهم جعلها "أم عاصم زوجة عمر" وهو الراجح - كما تقدم -، وبعضهم جعلها "أم عاصم بنت عمر"، وبعضهم جعلها "أمة عمر".

١١ - جواز تفويض تسمية المولود لأهل العلم والصلاح، وذلك لتفويض الصحابة التسمية للنبي ﷺ، وإلا فهي حق للأب. وقد سمي أبو إسماعيل الهروي عامة مواليد بلده بأسماء الله الحسنى.

١٢ - جواز تصغير وترخيم الأسماء؛ وذلك بشرط عدم تأذي المخاطب بهذا التصغير أو الترخيم، فإن تأذى فإنه يحرم عليه فعله؛ لأنه حينئذ من جنس التنازع بالألقاب.

١٣ - جواز تصغير الأسماء المعبدة فيقال في "عبدالعزیز": عزیز، وفي "عبدالرحمن": دحيم، ونحوها؛ لأن التصغير يقصد به تصغير المسمى لا تصغير اسم الله الكريم، وهذا اختيار ابن باز، وابن عثيمين.

١٤ - أن من لا يعرف اسمه يُنادى بعبارة لا يتأذى بها، ولا يكون فيها كذب، كما قال النبي ﷺ لمن لا يعرف اسمه: (يا صاحب السَّبْتَيْنِ)، فيقال لمن لا يُعرف اسمه: يا أخي، يا فقيه، يا هذا، يا صاحب الثوب الفلاني، أو النعل الفلاني، وما أشبه هذا على حسب حال المُنادَى والمُنَادِي.

١٥ - عدم ثبوت أن عائشة ل أسقطت سقطاً في حياة النبي ﷺ فسماء عبدالله، وكذا عدم ثبوت أن النبي ﷺ كناها بأمر عبدالله على ابن أختها عبدالله بن الزبير ؓ.

١٦ - أن الأولى بالإنسان أن يكتني بأكبر بنيه ، فإن لم يكن له ولدٌ تكتني بأكبر بناته ، وقد تكتنى جماعاتٌ من أفاضل سلف الأمة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم بأبي فلانة ، كما أنه يجوز تكتنية الرجل بغير أولاده ، فإنه لم يكن لأبي بكر ابن اسمه بكر ، ولا لأبي ذر ابن اسمه ذر .

١٧ - جواز تكتنية الصغير ومن لم يولد له ، ولا يكون هذا من الكذب ، وقد بوب البخاري : باب الكنية للصبي ، وقبل أن يولد للرجل ، وبوب ابن أبي شيبة : ما قالوا في الرجل يكتني قبل أن يولد له .

ولعل السبب في تكتنية الصغير أنه من باب التفاؤل بأنه سيعيش حتى يولد له ، وللأمن من التلقيب ؛ لأن الغالب أن من يذكر شخصاً فيعظمه أن لا يذكره باسمه الخاص به فإذا كانت له كنيةٌ أُمنَ من تلقبيه ، ولهذا قيل : بادروا أبناءكم بالكنى قبل أن تغلب عليها الألقاب ، وقيل : الكنية للعرب كاللقب للعجم .

١٨ - جواز تكتنية المشرك ، والمبتدع ، والفاسق ، إذا كان لا يُعرف إلا بها ، أو رُجي تأليفه أو تأليف من حوله ، أو لمنفعة عندهم بهذه التكتنية ، فأما إذا انعدم هذان الأمران ؛ فلا ينبغي تكتنتهم بل يُلقون بالإغلاظ والشدة في ذات الله .

١٩ - لم يثبت أن النبي ﷺ كنى جعفر بن أبي طالب ؓ بأبي المساكين ، والذي ثبت هو : أنه كان من أخير الناس للمسكين ، وأن من كان يكنيه بذلك هم الصحابة ؓ ، ولا يُستبعد أن يكونوا تلقوه من النبي ﷺ .

٢٠ - لا يصح حديث في تلقيب النبي ﷺ لعائشة لـ "الحمراء" ، وليس كل ما ورد في هذا الباب من الكذب المختلق كما قاله ابن القيم ، بل فيه الضعيف ، والضعيف جداً .

٢١ - الأحاديث التي فيها تلقيب النبي ﷺ لأبي بكر بـ"عتيق" لا تخلو من مقال، وقد وردت أسباب أخرى لتلقيبه بهذا اللقب منها: الأول: أنه لقب بذلك لجمال وجهه . الثاني: أنه لقب بذلك لكرم أمهاته، وكرمه الثالث: أنه لقب بذلك لأن أمه كانت لا يعيش لها ولد فلما ولدته استقبلت به البيت، وقالت: اللهم إن هذا عتيقك من الموت، فهبه لي. الرابع: أنه لقب بذلك لأنه لم يكن في نسبه شيء يعاب به. الخامس: أنه لقب بذلك لأنه عتيق قديم في الخير.

٢٢ - ثبت النهي عن التنازع بالألقاب، وقد اتفق العلماء على جواز ذكر الألقاب على جهة التعريف لمن لا يعرف إلا بذلك، وقد بوب الإمام البخاري: باب ما يجوز من ذكر الناس، نحو قولهم: الطويل والقصير، وقال النبي ﷺ: (ما يقول ذو اليمين)، وما لا يراد به شين الرجل.

فلا يدخل في هذا النهي قول المحدثين: سليمان الأعمش، وواصل الأحمد، ونحوه، مما تدعو الضرورة إليه، وليس فيه قصد استخفاف وأذى.

وقد عدَّ هذا أحد المواطن الستة التي لا تعد من الغيبة، إلا إذا كان على وجه التنقص، وإن كان الأولى تعريفهم بغير ذلك.

أبرز توصيات الباحث:

١ - أهمية التخريج الموسع للأحاديث، فبه يُتوصل إلى معرفة التصحيح الذي يقع في بعض الكتب، والعتور على تصريح بالسماع لمن كان من زمرة المدلسين، ومعرفة كون الحديث معلاً من عدمه، والاطلاع على كتب وأجزاء تفيد وتنمي ملكة الباحث، ومعرفة المصنفات في هذا الفن الشريف، وغيرها من الفوائد التي لا يعرف قدرها إلا من مارس التخريج بتوسع.

٢ - أهمية الرجوع إلى المصادر الأصلية، وعدم الاكتفاء بالمصادر الفرعية؛ وذلك لأن مصنف المصدر الفرعي قد يختصر شيئاً هو مهم بالنسبة لباحث، وقد يغفل عن شيء، وقد يقع في الوهم، فبالرجوع للمصادر الأصلية يُتلافى كل هذا، وهذا لا يعني الاستغناء عن المصادر الفرعية؛ وذلك لأنها حفظت لنا كتباً هي في عداد المفقود أو المخطوط.

٣ - أهمية معرفة من تصح صحبته ومن لا تصح، وعدم الاكتفاء بما يذكره المصنفون في كتب الصحابة؛ وذلك لأنهم يذكرون كل من وردت صحبته براويته أو رواية غيره، وقد بذل الدكتور كمال قالمي الجزائري جهداً طيباً في كتابه "الرواة المختلف في صحبتهم ممن له رواية في الكتب الستة"، ولكنه اقتصر على من له رواية في الكتب الستة، فلو تصدى أحد الباحثين وجمع من بقي من الصحابة المختلف في صحبتهم، فسيكون بحثاً مفيداً ومكملاً لجهد الدكتور كمال.